آفاق اقتصادية
Āfāqiqtiṣādiyyat
مجلة علمية دولية محكمة تصدر نصف سنوياً عن
كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 50/2017

E-ISSN 2520-5005

إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011

"تحليل نقدي للتجارب السياسية الفاشلة في تأسيس سلطة شرعية"

المؤلفون Authors

د. محمد مصباح الجندي
Dr.mohammed.aljundi@gmail.com
الهيئة الليبية للبحث العلمي / ليبيا

د. ناصر عبدالله عون
Kosioun2014@gmail.com
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا / ليبيا

إقتبس هذه المقالة (APA): **Cite This Article:**

الجندي، محمد مصباح وعون، ناصر عبد الله.(2025).إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011 "تحليل نقدي للتجارب السياسية الفاشلة في تأسيس سلطة شرعية". مجلة آفاق اقتصادية. 11[1] 84-105.

إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011

"تحليل نقدي للتجارب السياسية الفاشلة في تأسيس سلطة شرعية"

الملخص:

منذ ثورة 17 فبراير 2011، دخلت ليبيا مرحلة جديدة من التحولات السياسية والاجتماعية، حيث كان هناك أمل في بناء دولة مدنية حديثة تقوم على الشرعية الدستورية والعدالة. لكن سرعان ما ظهرت تحديات كبيرة، مثل ضعف المؤسسات والانقسامات الاجتماعية والقبلية، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية وفشل النخب السياسية في تأسيس سلطة شرعية قادرة على فرض النظام وضمان الأمن.

يستعرض هذا البحث أسباب فشل النماذج الانتقالية في ليبيا منذ 2011، ويحلل التجارب السابقة في بناء الدولة، مستندًا إلى الأدبيات الأكاديمية والتقارير الأممية، مع التركيز على الوقائع الميدانية في العقد الماضي.

الكلمات الدالة: الإعلان الدستوري، المجلس الوطني الانتقالي ، بناء الدولة ، الحريات العامة ، السيادة الوطنية.

The Problem of State-Building in Libya: A Reading of the Failure of Transitional Models Post-2011

"A Critical Analysis of Failed Political Experiences in Establishing Legitimate Authority"

Dr. Mohammed Mesbah Al-Jundi
Dr.mohammed.aljundi@gmail.com
The Libyan Authority for Scientific Research / Libya

Dr. Nasser Abdullah Aoun
Kosioun2014@gmail.com
The Libyan Academy for Higher Studies / Libya

Research

Since the February 17, 2011 revolution, Libya has entered a new phase of political and social transformations, with hopes of building a modern civil state based on constitutional legitimacy and justice. However, significant challenges soon emerged, such as weak Institutions, social and tribal divisions, foreign interventions, and the failure of political elites to establish a legitimate authority capable of enforcing order and ensuring security.

This research examines the reasons behind the failure of transitional models in Libya since 2011 and analyzes past experiences in state-building, relying on academic literature, UN reports, and focusing on field realities over the past decade.

Keywords: Constitutional Declaration, National Transitional Council, State-Building, Public Freedoms, National Sovereignty

1. المقدمة:

شكل اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير عام 2011، مرحلة جديدة لليبيا، من حيث التحولات السياسية والاجتماعية، مُبشرةً بإمكانية تجاوز عقود من الحكم الفردي المطلق نحو بناء دولة مدنية حديثة، تقوم على الشرعية الدستورية، واحترام القانون، والتداول السلمي على السلطة. وبذلك استبشر الليبيون بقيام نظام ديمقراطي يختلف عن النظام السابق، واعتقدوا أن الفرصة قد حانت لتحقيق دولة العدالة والقانون. لكن سرعان ما اتضح أن مسار بناء الدولة في ليبيا يواجه تحديات كبيرة وعميقة ومعقدة، ليس أقلها ضعف البنية المؤسسية، والانقسامات الاجتماعية والقبلية لاسيما التي حدثت اثناء الحراك الشعبي، والتدخلات الخارجية، فضلًا عن إخفاقات متتالية للنخب السياسية في التأسيس لسلطة شرعية قادرة على فرض النظام وتقديم الخدمات وضمان الأمن والاستقرار.

وعليه، فهذا البحث يتناول إشكالية بناء الدولة في ليبيا من زاوية تحليلية نقدية، تستعرض أبرز أسباب فشل النماذج الانتقالية التي جُرّبت منذ 2011، انطلاقًا من الإطارين النظري والتاريخي لفهم بناء الدولة، وصولًا إلى تحليل التجارب الليبية المتعاقبة، ومساءلة مخرجاتها ومآلاتها، ويسعى البحث كذلك إلى الإسهام في الجدل المعرفي والسياسي حول مستقبل بناء الدولة في ليبيا، اعتمادًا على أدبيات أكاديمية عربية ودولية، وتقارير أممية موثوقة، واستقراء للوقائع الميدانية الليبية خلال العقد الماضي.

2. إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

لماذا فشلت النماذج الانتقالية في ليبيا ما بعد 2011 في تأسيس سلطة شرعية مستقرة، وما هي البدائل الممكنة لبناء دولة القانون تكون قادرة على إدارة التنوع وتحقيق الاستقرار؟

3. فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الرئيسية أن فشل النماذج الانتقالية في ليبيا يعود إلى غياب التوافق الوطني، والانقسام السياسي، والتدخلات الخارجية، وافتقار التجربة الانتقالية إلى مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة، ومن الفرضية الرئيسية تتفرع الفرضيات الفرعية التالية:

- غياب إطار دستوري جامع ساهم في ضعف شرعية المؤسسات الانتقالية.
- تعدد مراكز السلطة وتقاطع الشرعيات أدى إلى إضعاف الدولة المركزية.
- التدخل الإقليمي والدولي حال دون توافق داخلي حقيقي.

4. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الآتي:-

الأهمية العلمية: حيث يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بإشكاليات بناء الدولة في الدول الخارجة من الصراع، من خلال التركيز على الحالة الليبية كنموذج معقد.

الأهمية العملية: وذلك من خلال تقديم توصيات واقعية لصانعي القرار والسياسيين حول الخطوات المطلوبة لبناء سلطة شرعية قابلة للحياة، انطلاقًا من الخصوصية السياسية والاجتماعية الليبية.5.

5. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:-

- تحليل السياقات النظرية والعملية لبناء الدولة بعد الصراعات.
- دراسة تطورات المشهد السياسي والمؤسسي في ليبيا بين 2011 و2023.
- الكشف عن العوامل البنيوية والسياسية التي منعت تحقيق انتقال سلمي نحو سلطة شرعية.
- تقديم مقاربة بديلة لبناء الدولة في ليبيا تراعي الواقع المحلي.

6. منهجية البحث:

تتمثل المناهج العلمية المستخدمة في البحث في الآتي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف وتحليل الإشكالات البنيوية والسياسية التي واجهت بناء الدولة.
- **المنهج المقارن:** لمقارنة التجارب الانتقالية المتعددة في ليبيا وبيان أوجه الفشل والنجاح فيما بينها.

7. حدود البحث:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

- **الحدود الموضوعية:** وتتمثل في إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011.
- **الحدود الزمنية:** ابتداء من عام 2011 حتى نهاية عام 2023.
- **الحدود المكانية:** تتناول الحالة الليبية كمثال لدولة خارجة من صراع معقد وغير قادرة على بناء نظام ديمقراطي مستقر.

8. الإطار النظري للبحث:

1.8 الإطار النظري والتاريخي لبناء الدولة:

بناء الدولة أحد المفاهيم المركزية في علم السياسة والعلاقات الدولية، لاسيما في سياقات ما بعد النزاع والانهيار المؤسسي، حيث تتجه الجهود نحو إعادة تأسيس نظم حكم قادرة على احتكار

العنف، وتقديم الخدمات العامة، وبناء شرعية سياسية مستدامة، وتزايد الاهتمام الأكاديمي بهذا المفهوم منذ تسعينيات القرن العشرين، بالتزامن مع بروز أزمات الدولة في مناطق عديدة من العالم، خصوصًا في إفريقيا والشرق الأوسط، حيث اصطدمت عمليات الانتقال السياسي بواقع هشاشة المؤسسات، وتعدد الفاعلين، وضعف الإجماع الوطني.

الإطار النظري لبناء الدولة يقدم أدوات تحليلية لفهم الديناميكيات المعقدة التي تحكم العلاقة بين السلطة، والمؤسسات، والمجتمع، في بيئات تتسم بالصراع والانقسام، كما أن استدعاء السياق التاريخي للدولة محل الدراسة يمثل ضرورة لفهم المسارات المتعثرة لبنائها، إذ أن الانظمة الاستبدادية السابقة، أو الاستعمارية، أو التهميش المؤسسي، يترك بصماته بعمق على واقعها الانتقالي.

أولا: مفهوم بناء الدولة والنماذج النظرية المفسرة:

يمثل مفهوم بناء الدولة محورًا رئيسيًا في دراسات العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، وخاصة في سياقات ما بعد الصراع، حيث تواجه الدول المنهارة أو الخارجة من نزاعات أهلية معضلات عديدة تعيق بناء مؤسسات شرعية، حيث يرتبط بناء الدولة بمفهوم السيادة، واحتكار العنف المشروع، والقدرة على تقديم الخدمات العامة، وفرض سيادة القانون، وضمان وحدة الأرض والشعب، فتعريف الدولة الحديثة حسب ماكس فيبر يتجسد في "الكيان البشري الذي يحتكر استخدام العنف المشروع داخل إقليم معين"، وهو التعريف الأكثر تداولًا في الأدبيات السياسية (Weber, 1978, p. 56)، وهذا التعريف يقتضي وجود جهاز بيروقراطي فعال، وسلطة مركزية، وجيش موحد، ومؤسسات أمنية وقضائية تضمن الاستقرار.

وتتعدد المقاربات النظرية المفسرة لعملية بناء الدولة، ويمكن تلخيص أبرزها في الآتي : (بشارة ، 2021) ،(بولحسن، 2019)

1. المقاربة المؤسساتية: وتركز على ضرورة وجود مؤسسات قوية وفعالة تسبق عملية التحول الديمقراطي، ويرى "فرانسيس فوكوياما" أن بناء الدولة يسبق الديمقراطية، وأن ضعف القدرة المؤسسية يُفضي إلى هشاشة الدولة، حتى في حال وجود شرعية انتخابية، وهذا ينطبق تمامًا على الحالة الليبية، التي عرفت انتخابات دون بنية مؤسسية متماسكة.
2. المقاربة الوظيفية: وهي التي تنظر إلى الدولة بوصفها مقدمة لتقديم الخدمات الأساسية، وتلبية احتياجات المواطنين، من تعليم، وصحة، وأمن، وعدالة، مما يولّد شعورًا بالانتماء والشرعية. كلما قصرت الدولة في أداء هذه الوظائف، تراجعت شرعيتها.

3. مقاربة بناء الأمة وهي المقاربة التي تؤكد على أهمية الهوية الوطنية الجامعة، كأساس لبناء دولة مستقرة. غياب هوية جامعة يجعل الولاء للقبيلة أو المنطقة أو الطائفة أقوى من الولاء للدولة، ما يخلق نزاعات مزمنة .

وقد تنبه العديد من الباحثين العرب إلى ضرورة التمييز بين مفهومي بناء الدولة وبناء الأمة، باعتبار أن الخلط بينهما يفضي إلى فشل المشاريع السياسية، كما حصل في الحالة الليبية، حيث تم التركيز على التمثيل السياسي (الانتخابات والمؤتمرات)، دون الاشتغال على بناء مؤسسات فاعلة، أو على صياغة سردية وطنية جامعة تتجاوز التقسيمات الجهوية والقبلية.

من جهة أخرى، تختلف عملية بناء الدولة باختلاف السياقات. فالدول التي خرجت من استعمار مؤسسي طويل غالبًا ما ورثت بنى تحتية ومؤسسات، كما في تونس أو المغرب، في حين أن الدول التي خضعت لأنظمة سلطوية شخصية (كما في ليبيا أو العراق) تميزت بهشاشة المؤسسات، واعتمادها شبه الكامل على الولاءات الشخصية، ما جعل انهيار السلطة يقترن بانهيار الدولة ذاتها.

الحالة الليبية تمثل نموذجًا شديد الوضوح لهذا النوع من الفشل البنيوي، حيث تم تهميش المؤسسات لصالح السلطة الفردية، وتكريس الولاءات المناطقية والقبلية، وتجريم العمل الحزبي والنقابي لعقود طويلة. كل ذلك أدى إلى غياب الثقافة المؤسسية، وحرمان الشعب من أدوات التفاوض والمشاركة السياسية، مما جعل الفترة الانتقالية تتسم بالعنف، والانقسامات، وانعدام الثقة.

ثانيا: ليبيا ما قبل الثورة وأثرها على المرحلة الانتقالية:

لفهم تعقيدات المرحلة الانتقالية في ليبيا، لا بد من العودة إلى التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد قبل 2011، حيث أسس نظام القذافي لنمط سلطوي مركزي، قائم على تحطيم الدولة الحديثة، وفرض نموذج بديل يتمثل في "سلطة الشعب" وفق النظرية العالمية الثالثة، وقد تمثلت ملامح هذا النظام في التالي: (التير، موقع الكتروني)

1. الملامح السياسية: النظام السياسي فترة اما قبل 2011 اتسمت بالاستبدادية حيث تركزت السلطة في يد القذافي وأعوانه، وتم إلغاء المؤسسات السياسية التقليدية مثل الأحزاب، واستُبدلت بنظام "اللجان الشعبية" التي كانت تفتقر إلى الفعالية في ارض الواقع، فلم يكن هناك مجال للتعبير عن الرأي أو المعارضة، مما أدى إلى شعور عام لدى الشعب بالظلم والاضطهاد الممنهج، هذه الملامح السياسية كانت سببًا رئيسيًا في اندلاع ثورة فبراير، حيث سعى الشعب إلى الحصول على حقوقه السياسية وإقامة نظام ديمقراطي.

2. الملامح الاقتصادية: اعتمد الاقتصاد الليبي بشكل رئيسي على واردات النفط، مما جعله عرضة للتقلبات العالمية، ما ان توزيع الثروات قد تم بشكل غير عادل، حيث استفاد القلة من

العائدات النفطية بينما عانى الكثير من الفقر والبطالة، فالفساد وسوء الإدارة كانا سائدين في المؤسسات الاقتصادية والتي تعاني هشاشة في الوقت نفسه، وبعد الثورة، أدرك الليبيون أهمية بناء اقتصاد متنوع ومستدام ، أدى إلى جهود لإعادة بناء الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة.

3. الملامح الاجتماعية : شهدت ليبيا قبل الثورة انقسامات اجتماعية وقبلية، فكانت القبائل تلعب دورًا مهمًا في الحياة اليومية، ومع ذلك، كانت هناك جهود لتعزيز الهوية الوطنية، ولكن بسبب قمع النظام الذي كان قائما، كانت هذه الهوية ضعيفة، بعد فبراير، بدأ الليبيون في إعادة بناء الهوية الوطنية والتركيز على الوحدة الوطنية الامر الذي استهدف جهودا مضنية، تلك الجهود ساعدت في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء دولة جديدة.

ومجمل القول، فالنظام السابق ألغى المؤسسات التقليدية، واستبدلتها بلجان شعبية ومؤتمرات تُدار فعليًا من قبل الدائرة الضيقة حول معمر القذافي والتي في حقيقتها اجهزة امنية تعمل لصالح ديمومة هذا النظام ، في هذا السياق تم تفكيك الجيش، وتحويله إلى تشكيلات قبلية امنية، وتهميش السلطة القضاء، وجعل جهاز الأمن الداخلي الأداة الوحيدة للرقابة والسيطرة على الشعب الليبي ، فلم يكن هناك برلمان حقيقي، ولا قضاء مستقل، ولا مؤسسات تعليمية وإعلامية حرة. كما تم تجريم العمل الحزبي، وقتل الحياة السياسية بالكامل (ونيس، 2016، ص 67).

ونتيجة لذلك، وجد الشعب الليبي نفسه بعد سقوط النظام أمام فراغ مؤسسي شامل، حيث لا توجد أجهزة دولة فعلية، ولا إدارات ذات كفاءة ادارية، ولا نخب سياسية متمرسة، بل فقط نخب جديدة غير مهيأة لممارسة السلطة بشكل فعلي وفعال ، وجماعات مسلحة سيطرت على الميدان، وفرضت شروطها على العملية السياسية، إلى جانب ذلك، فإن المجتمع الليبي بقيت التركيبة القبلية في بنيته، حيث تلعب القبيلة دورًا محوريًا في الولاءات السياسية والاجتماعية. وفي ظل غياب المؤسسات، استعادت القبيلة مكانتها كفاعل سياسي، وتحولت المدن والمناطق إلى كيانات شبه مستقلة، لكل منها أجندتها وتحالفاتها، مما أعاق التأسيس لدولة موحدة (عبد الله، 2018، ص 52).

وإذا أضفنا إلى ذلك انتشار السلاح، وغياب الأجهزة الأمنية الموحدة، وانهيار الاقتصاد الريعي القائم على تصدير النفط، فإننا نجد أنفسنا أمام حالة معقدة من الفوضى المعقدة، التي لا يمكن معالجتها بمقاربات شكلية أو حلول سطحية، ولهذا فإن فهم المقدمات التاريخية أمر أساسي لفهم أسباب فشل النماذج الانتقالية، التي افتقرت إلى الأساس المؤسسي، وإلى القيادة القادرة على التوافق وإدارة التنوع، كما أن المقارنة مع تجارب انتقالية أخرى في المنطقة (تونس، المغرب، مصر) تكشف أن العامل الفارق يتمثل في قدرة النخب على التوافق، وفي وجود مؤسسات قائمة ولو بشكل نسبي، وهو ما لم يكن متاحًا في ليبيا.

ثالثا: المجلس الوطني الانتقالي الليبي وإدارة الدولة:

تقرر تشكيل المجلس الوطني الانتقالي المؤقت في 27 فبراير 2011، ليكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي، وواجهة للثورة الشعبية المتواصلة التي أسفرت عن سقوط مدن بشرق البلاد ومناطق أخرى بغرب البلاد في أيدي المتظاهرين، وأكد المجلس عند تشكيله أنه ليس حكومة مؤقتة وإنما واجهة للثورة في الفترة الانتقالية، علمًا أنه في ليبيا لم يكن هناك دستور يحكم البلاد خلال فترة حكم النظام السابق الامر الذي أثار مخاوف من حدوث فراغ بعد سقوط نظام القذافي (ويكيبديا، 2012).

ويهدف المجلس لتأكيد سيادة الشعب الليبي على كامل أراضيه، وقد جاء استجابة لمطالب الشعب الليبي وتحقيقا لإرادته الحرة التي صنعت الثورة الشعبية وحفاظًا على وحدة الشعب والوطن، والاتجاه نحو بناء نظام ديمقراطي، ويهدف المجلس للاضطلاع بالمهام التالية: (الجزيرة، 2024)

1. ضمان سلامة التراب الوطني والمواطنين.
2. تنسيق الجهود الوطنية لتحرير بقية ربوع الوطن.
3. تنسيق جهود المجالس المحلية للعمل على عودة الحياة المدنية.
4. الإشراف على المجلس العسكري بما يضمن تحقيق العقيدة الجديدة للجيش الوطني الليبي في الدفاع عن الشعب وحماية حدود ليبيا.
5. الإشراف على انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يطرح للاستفتاء الشعبي
6. تشكيل حكومة انتقالية تمهد لإجراء انتخابات حرة.
7. تسيير وتوجيه السياسة الخارجية وتنظيم العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل الشعب الليبي أمامها.

وأصدر المجلس الوطني الانتقالي الإعلان الدستوري في 3 أغسطس 2011 مشكّلا بذلك الإطار القانوني المؤقت لإدارة ليبيا بعد سقوط (نظام القذافي) ويتألف الإعلان من 37 مادة موزعة على خمسة أبواب، ويؤكد على أن ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، مع ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين. كما نص على حماية الحقوق والحريات العامة، بما في ذلك حرية التعبير، وحق العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والضمان الاجتماعي، مع التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين، كما حدد الإعلان نظام الحكم خلال المرحلة الانتقالية، حيث اعتبر المجلس الوطني الانتقالي السلطة العليا في الدولة، مكلفًا بتشكيل حكومة مؤقتة وتنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام. كما نص على استقلال القضاء، وضمان حق التقاضي، وضرورة احترام أحكام القضاء وتنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الإعلان اللغة العربية

كلغة رسمية للدولة، مع ضمان الحقوق الثقافية واللغوية لجميع مكونات المجتمع الليبي، (الاعلان الدستوري، 2011، موقع الكتروني)، وبذلك شعر الليبيون أن هذه المواد تعكس الطموح الذي سعوا إليه في عملية الحراك الشعبي وأنه يلبي تطلعاتهم لبناء نظام ديمقراطي.

ومجمل القول، التجربة الليبية تثبت، وفق التحليل المقارن، أن سقوط النظام لا يعني بالضرورة سقوط الدولة، إلا إذا كانت الدولة في الأصل غير قائمة كمؤسسات فعلية، ولذلك فإن مشروع بناء الدولة في ليبيا يتطلب إعادة تأسيس وليس عملية إصلاح، وبناء من الأساس، لا مجرد اظهار للواجهة السياسية الهشة.

2.8 تقييم التجارب الانتقالية في ليبيا:

بسقوط النظام السابق عام 2011، دخلت ليبيا مرحلة انتقالية متعثرة اتسمت بغياب الاستقرار وتفكك المؤسسات، الأمر الذي انعكس بوضوح على الأداء السياسي للمجالس والهياكل المؤقتة التي تولّت إدارة البلاد خلال تلك المرحلة، حيث تمخضت هذه المرحلة عن عدة تجارب سياسية، اختلفت من حيث التكوين والمهام، لكنها اشتركت في عامل مشترك وهو الفشل في إرساء مؤسسات دائمة قادرة على قيادة الدولة نحو الاستقرار والتنمية، وفي هذا المحور يتم استعراض أبرز معالم الأداء السياسي لهذه المجالس والمؤسسات المؤقتة، وتحليل أسباب فشل التوافق الوطني وتعدد السلطات، كذلك تداعيات التدخلات الخارجية على مسار المرحلة الانتقالية.

أولا: الأداء السياسي للمجالس الانتقالية والمؤسسات المؤقتة:

رغم الأمل الذي رافق تأسيس المجلس الوطني الانتقالي كممثل للثورة الليبية، سرعان ما ظهرت التحديات البنيوية والمؤسسية التي واجهت هذا الكيان ومن خلفه الحكومات المتعاقبة. ويعكس تقييم هذه التجارب حجم الصعوبات المرتبطة بالشرعية، وانعدام الرؤية الموحدة، وتفشي الفساد والمحاصصة.

1. **المجلس الوطني الانتقالي وحكومة الكيب وزيدان:** عُدّ المجلس الوطني الانتقالي أول كيان سياسي انتقالي بعد سقوط النظام السابق، حيث تأسس في ظروف استثنائية وبدون أطر قانونية أو دستورية واضحة. ورغم الدعم المحلي والدولي الذي حظي به، إلا أنه افتقر إلى جهاز تنفيذي منظم وواجه صعوبات في ضبط الأمن وتقديم الخدمات الأساسية (السنوسي، 2014، ص 87)، كما اتُهم بتغليب الطابع الجهوي والقبلي في تشكيلاته، مما زاد من الانقسامات المجتمعية.

وفيما بعد، تولّت حكومتا عبد الرحيم الكيب (2011–2012) وعلي زيدان (2012–2014) مهمة إدارة البلاد، هذه المرحلة تميزت فيها الحكومات بضعف أدائها التنفيذي، وتفاقم المشكلات الأمنية،

وفشلها في تحقيق المصالحة الوطنية أو فرض سيادة الدولة، حيث تغوّلت الميليشيات المسلحة على القرار السياسي، واستفحلت الأزمات الاقتصادية (الكيلاني، 2016، ص 104).

2. **المؤتمر الوطني العام، مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة:** بعد الانتخابات العامة سنة 2012، انتقل المشهد السياسي إلى مرحلة جديدة مع تأسيس المؤتمر الوطني العام، إلا أن هذا الكيان تحول سريعًا إلى ساحة للصراع الأيديولوجي، خصوصًا بين القوى الإسلامية والمدنية، مما عطّل عملية صياغة الدستور والتشريعات الضرورية لبناء الدولة، ويمكن تحدي لبداية الأزمة السياسية في ليبيا مع وضع قانون انتخابات المؤتمر الوطني العام رقم 4 لسنة 2012، حيث أن واضعي القانون قاموا بتعظيم دور المقاعد الفردية في مقابل الأحزاب السياسية؛ مما خلق حالة من الفوضى، بسبب عدم حصول أي حزب سياسي على أغلبية مريحة يستطيع من خلالها تشكيل حكومة قوية أو فرض قرارات حاسمة تتعلق بسياسات الأمن القومي والاقتصاد أو القدرة على إنهاء المرحلة الانتقالية.(السيد، 2015). وأدى انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام إلى انتخاب مجلس النواب سنة 2014، لكنه لم يتمكن من توحيد البلاد، حيث رفضته قوى سياسية وعسكرية في غرب ليبيا، مما أدى إلى انقسام السلطة التشريعية، وظهور حكومتين متنازعتين، لكل منهما شرعية متنازعة. وجاء تأسيس المجلس الأعلى للدولة سنة 2016 كجزء من اتفاق الصخيرات، لكن هذا الأخير لم يحظَ بالإجماع، وظل دوره استشاريًا وغير فعال في ضبط الانقسامات أو إعادة توحيد المؤسسات (موسى، 2019، ص. 76).

ثانيا: فشل التوافق الوطني وتعدد السلطات:

يعد أبرز معالم الفشل في التجربة الليبية ما بعد 2011 هو عدم القدرة على إنتاج توافق وطني حقيقي يضمن توحيد مؤسسات الدولة وإطلاق عملية انتقال سياسي سلمي يعكس واقعية الانتقال الديمقراطي، وشكلت الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية في تكريس هذا الانقسام وتعميق الأزمة.

1. **الانقسامات السياسية والمؤسسات الموازية:** شهدت ليبيا منذ 2014 انقسامًا سياسيًا غير مسبوق، تُرجم إلى مؤسسات مزدوجة في الشرق والغرب، بما في ذلك وجود حكومتين، ومصرفين مركزيين، ومؤسسات أمنية متنازعة. وأدى ذلك إلى تعطيل المسارات السياسية والتشريعية، وإضعاف القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية موحّدة. كما أن النزعة الجهوية والقبلية ساهمت في تغليب المصالح المحلية على حساب بناء مؤسسات وطنية (العريبي، 2021، ص. 45).

ظهرت كذلك كيانات موازية تحاول ممارسة سلطة الدولة خارج الإطار الرسمي، مثل الميليشيات المسلحة في الغرب، والقيادة العامة للقوات المسلحة بقيادة حفتر في الشرق، هذا الوضع أنتج حالة من التنازع على السيادة ومركز القرار السياسي والعسكري، وعرقل محاولات إعادة توحيد الجيش والمؤسسات الأمنية ، الامر الذي شكل عائقا امام اكتمال عملية الانتقال الديمقراطي (بادي، 2020، ص11–15).

2. **دور التدخلات الخارجية والإقليمية في تعطيل المسار الانتقالي:** تُعد التدخلات الخارجية أحد العوامل الرئيسة التي أسهمت في تعقيد الوضع السياسي في ليبيا بعد 2011، حيث ساعدت في تأجيج الصراع المحلي وتعميق الانقسامات السياسية. فبعد سقوط النظام الليبي السابق، أصبحت ليبيا ساحة لتدخلات إقليمية ودولية متعددة، سعت خلالها القوى الأجنبية إلى دعم أطراف معينة في الصراع الداخلي من أجل حماية مصالحها الاستراتيجية. هذا التدخل، الذي كان يشمل الدعم العسكري والمالي والسياسي، أسهم في تقويض محاولات بناء دولة ليبية مستقلة بعيدًا عن التأثيرات الخارجية، حيث كان من المستحيل على الأطراف المحلية التوصل إلى حلول سلمية أو توافقات وطنية في ظل تدخلات الأجندات الخارجية التي شكلت عاملًا مؤثرًا في مسار التحولات السياسية في البلاد.

أ. **التدخلات الإقليمية والدولية:** منذ بداية الأزمة الليبية، كانت هناك تدخلات إقليمية ودولية عدة تؤثر بشكل مباشر على مواقف الأطراف المتنازعة. فقد تباينت مصالح القوى الكبرى والإقليمية، وهو ما جعلها تدعم أطرافًا مختلفة في النزاع، بما في ذلك اللواء خليفة حفتر وحكومة الوفاق الوطني، فدول مثل الإمارات ومصر والسعودية قدمت الدعم العسكري والسياسي لقوات حفتر في شرق ليبيا، مستندة إلى مبررات أمنية تهدف إلى مواجهة ما تعتبره تهديدات إيديولوجية أو سياسية. في المقابل، دعمت تركيا وقطر حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، حيث قدمت الدعم العسكري الذي شمل إرسال مقاتلين ومستشارين عسكريين، بالإضافة إلى تزويد الحكومة بالأسلحة والمعدات العسكرية.

وكان من الأثر المباشر لهذا التدخل العسكري توسع نطاق النزاع الليبي ليأخذ طابع الصراع بالوكالة، حيث استخدمت القوى الإقليمية النزاع الليبي كمنصة لتحقيق مصالحها الخاصة في المنطقة، هذا التنافس الإقليمي، الذي كان غالبًا ما يتجاوز الأبعاد المحلية، جعل من الصعب على الأطراف الليبية الاتفاق على حلول سياسية من داخل البلاد، حيث أصبحت الأطراف المحلية تحاول الاستقواء بالدعم الخارجي لتعزيز موقفها في الساحة السياسية والعسكرية (المهدي، 2021، ص. 110).

فالتدخلات العسكرية لم تقتصر على الدعم العسكري فقط، بل كانت هناك تدخلات دبلوماسية في مختلف المحافل الدولية، وظهرت هذه التدخلات بشكل واضح في مجلس الأمن الدولي حيث كانت القوى العظمى، مثل الولايات المتحدة وروسيا، تتنافس على دعم أطراف معينة من خلال القرارات الأممية داخل مجلس الأمن، ما زاد من تعقيد الأزمة السياسية في ليبيا، هذا التدخل الدولي جعل الأزمة الليبية تصبح جزءًا من لعبة المصالح الدولية، مما أفقدها الطابع المحلي وأبعدها عن الحلول الداخلية.

ب. **تأثير التدخلات على الشرعية الوطنية:** أدى التدخل الدولي والإقليمي إلى تآكل الشرعية الوطنية في ليبيا، حيث أصبح كل طرف سياسي يعتمد بشكل متزايد على الدعم الخارجي من أجل تعزيز شرعيته الداخلية، فكل حكومة أو مجموعة مسلحة كانت تسعى إلى الحصول على دعم خارجي من أجل تأكيد سلطتها، مما خلق بيئة سياسية قائمة على الاستقطاب بين القوى السياسية المتنافسة. هذا الوضع جعل من الصعب التوصل إلى توافق داخلي بين الأطراف الليبية، حيث كان كل طرف يحاول فرض رؤيته السياسية من خلال الدعم العسكري والمالي الخارجي، فعلى سبيل المثال، كان الدعم الدولي الذي حصل عليه كل طرف سياسي يُستخدم كأداة لتعزيز شرعيته في مواجهة الطرف الآخر. وهذا الأمر كان له تأثير مباشر على عملية بناء الدولة، حيث أن غياب سلطة مركزية قوية قادر على فرض هيمنتها على كافة أنحاء البلاد أتاح لكل طرف القدرة على تأسيس حكومات ومؤسسات موازية تستمد شرعيتها من الدعم الخارجي (ويكيبيديا، 2023)، هذا الوضع جعل من الصعب بناء سياسات وطنية موحدة تتسم بالتوافق بين جميع الأطراف، الأمر الذي أدى إلى استمرار الفوضى السياسية والميدانية.

هذا الصراع على الشرعية الخارجية أدى أيضًا إلى تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، حيث كانت الجماعات المسلحة، المدعومة من القوى الإقليمية والدولية، تقوم بالسيطرة على المدن والمناطق الاستراتيجية، ومع تصاعد هذه التدخلات، لم تتمكن السلطات الليبية من فرض السيطرة على الأراضي بشكل كامل، مما أدى إلى خلق مناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، وهو ما جعل من الصعب التوصل إلى حلول توافقية بين مختلف الأطراف السياسية، فالتدخلات الخارجية لم تقتصر على التدخل العسكري فقط، بل شملت أيضًا التدخلات السياسية التي حاولت بعض الدول من خلالها فرض حلول فرضت على الليبيين دون أخذ في الاعتبار احتياجاتهم ورغباتهم. هذا التدخل، الذي كان يهدف في بعض الأحيان إلى تحقيق مصالح خاصة بالدول المتدخلة، أسهم في تعميق الخلافات بين الفاعلين المحليين، مما جعل الحوار الوطني أمرًا صعبًا للغاية. في ظل هذا الوضع، أصبح من المستحيل على الأطراف السياسية الليبية الاتفاق على رؤية موحدة بشأن مستقبل البلاد.

كما ساهم غياب موقف دولي موحد تجاه الصراع الليبي في فشل مبادرات الحوار، إذ كانت أغلب المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر باريس، باليرمو، وبرلين، مجرد محطات شكلية لم تفضِ إلى التزامات حقيقية من الأطراف الخارجية، وبدلاً من دعم مسار المصالحة وبناء المؤسسات، تم استغلال الانقسامات الليبية كجزء من صراع النفوذ في المنطقة، مما أفقد البلاد سيادتها السياسية وأطال أمد الأزمة.(بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، 2023، موقع الكتروني)

وخلاصة القول ، فالتدخلات الخارجية والإقليمية تُعد من العوامل الرئيسة التي أعاقت جهود بناء دولة ليبيا بعد 2011، حيث ساهمت التدخلات العسكرية والسياسية في تعميق الانقسامات بين الأطراف المحلية المتنازعة، وجعلت من الصعب التوصل إلى تسوية شاملة أو توافق سياسي، إذ حولت التدخلات من الأزمة الليبية إلى صراع بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية، ما أضاف تعقيدًا إضافيًا للمسار الانتقالي. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت التدخلات في تآكل الشرعية الوطنية، حيث أصبح الدعم الخارجي هو الذي يحدد الشرعية المحلية بدلًا من إرادة الشعب الليبي. وفي ظل هذه العوامل، يصعب تصور إمكانية بناء دولة مستقرة وموحدة في ليبيا في ظل تواصل التدخلات الأجنبية.

3.8 معوقات بناء سلطة شرعية واستشراف البدائل:

تُعد مسألة بناء السلطة الشرعية في الدول التي مرت بتجارب صراع طويلة أحد التحديات الأكثر تعقيدًا على المستويين السياسي والاجتماعي، وفي الحالة الليبية، التي شهدت ثورة 17 فبراير 2011، كانت آمال بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على الشرعية والمؤسسات الدستورية تتسم بالكثير من التفاؤل في البداية، ولكن الواقع أظهر أن البناء المؤسسي لا يمكن تحقيقه في بيئة مليئة بالتحديات الهيكلية. كان من المفترض أن يؤدي إسقاط النظام السابق إلى قيام سلطة شرعية تستطيع أن تفرض القانون والنظام، ولكن سرعان ما ظهر ضعف المؤسسات السياسية والأمنية في ليبيا، مما جعلها تفتقر إلى القدرة على توفير احتكار القوة، وهو العنصر الأساسي لبناء أي دولة ذات سيادة. كما أن التوزيع الجغرافي للسلطات، إلى جانب سطوة الجماعات المسلحة وغياب التنسيق بين الفاعلين السياسيين، ساهم في إعاقة بناء شرعية مستدامة. أيضًا، أدت التوترات بين مختلف الأطراف السياسية في البلاد إلى تعثر في الاتفاق على مشروع الدستور وانتخابات وطنية حرة ونزيهة، مما ساهم في تآكل شرعية الحكومات المتعاقبة.

أولا: العوامل البنيوية والسياسية لفشل الشرعية:

إن فشل بناء السلطة الشرعية في ليبيا بعد 2011 يعكس تعقيدًا هائلًا في فهم السياقات البنيوية والسياسية التي تغذي هذا الفشل. فعلى الرغم من محاولات تشكيل سلطة مركزية وتحقيق الاستقرار، إلا أن ليبيا شهدت تحديات بنيوية عميقة ساهمت في تعقيد المسار الانتقالي.

1. **غياب مؤسسة عسكرية موحدة:** بعد سقوط نظام القذافي في 2011، كانت ليبيا أمام تحدٍ أساسي يتمثل في إعادة بناء مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية. ومع انهيار الجيش الوطني السابق الذي كان تحت سيطرة النظام، لم تكن هناك بنية مؤسسية جاهزة لتحل محلها، الأمر الذي أدى إلى خلق فراغ أمني واسع في البلاد، كانت المؤسسة العسكرية في عهد القذافي تعتمد على الولاء الشخصي، وكانت مجرد أداة لتثبيت سلطته، وليس كيانًا مستقلًا وقويًا قائمًا على الكفاءة العسكرية والاستراتيجية الوطنية، فغياب الجيش الموحد في ليبيا ليس مجرد غياب قوة عسكرية فحسب، بل يمثل فقدانًا للعامل الأساسي الذي يعزز من شرعية الدولة. فالشرعية السياسية، وفقًا لنظرية ماكس فيبر، تعتمد في جزء كبير منها على قدرة الدولة على احتكار استخدام العنف داخل حدودها (Fukuyama, 2004, p. 135)، عندما تفقد الدولة هذه القدرة، كما حدث في ليبيا، تبرز جماعات مسلحة مختلفة تتنافس على الهيمنة، مما يؤدي إلى تآكل شرعية الحكومات المتعاقبة، ونتيجة لفشل بناء جيش موحد، ظهرت الجماعات المسلحة كأحد أبرز العوامل التي أدت إلى تعقيد المشهد السياسي في ليبيا، هذه الجماعات، التي تنوعت في ولاءاتها وأيديولوجياتها، أصبحت القوة العسكرية الفاعلة على الأرض.

2. **الانقسام الجهوي وتأثيره على الدولة:** الانقسام الجهوي يعد من أكبر المعوقات التي تواجه بناء الدولة في ليبيا. فبعد انهيار النظام المركزي، بدأ كل إقليم يتصرف بشكل مستقل إلى حد كبير. وقد انعكست هذه الظاهرة في التنافس بين المناطق الثلاث الرئيسية في ليبيا: طرابلس، برقة، وفزان. كان لكل منطقة مراكز قوة محلية تديرها مجموعات مسلحة، مما أدى إلى التدهور التدريجي في الوحدة الوطنية.

التقسيم الجغرافي إلى مناطق متنازعة كان له دور كبير في إضعاف الدولة المركزية. على سبيل المثال، برقة في الشرق وطرابلس في الغرب وفزان في الجنوب، كل منطقة بدأت تنشئ هيئات حكومية خاصة بها، بل وتشكيل جيوش محلية للتنافس على الموارد والنفوذ وقد أدى هذا الانقسام إلى تعميق أزمة الشرعية، حيث استحال على الحكومة المركزية فرض سلطتها في مناطق بعيدة عن العاصمة.(القريتلي، 2020)

بالإضافة إلى ذلك، أدى هذا الانقسام إلى تفشي التوترات السياسية بين الأقاليم التي كانت ترفض التشارك في السلطة على المستوى الوطني، مما جعل من الصعب تشكيل حكومة وحدة وطنية تُسهم في إعادة بناء ليبيا.

بناءً على ما سبق، فإن غياب الجيش الموحد، سطوة الجماعات المسلحة، والانقسام الجهوي كلها عوامل رئيسية ساهمت في فشل بناء السلطة الشرعية في ليبيا بعد 2011. هذه العوامل أسهمت

بشكل جوهري في تآكل شرعية الحكومات المتعاقبة، ما أدى إلى فشل مشروع بناء الدولة. إن التعامل مع هذه العوامل يتطلب استراتيجية شاملة لا تشمل فقط إعادة بناء الجيش ولكن أيضًا صياغة اتفاقات سياسية تهدف إلى ضمان وحدة الدولة واستقرارها.

ثانيا: فشل التوافق الوطني وتعدد السلطات:

يعتبر فشل التوافق الوطني وتعدد السلطات من أبرز العوامل التي أسهمت في إعاقة بناء السلطة الشرعية في ليبيا بعد عام 2011، على الرغم من أن ليبيا كانت تسعى، بعد إسقاط نظام القذافي، إلى استكمال عملية بناء الدولة وتحقيق الانتقال الديمقراطي، إلا أن الواقع السياسي والاجتماعي المعقد كان يفرض تحديات كبيرة متمثلة في التالي:-

1. **الانقسامات السياسية والمؤسسات الموازية:** واجهت ليبيا تحديات جسيمة في تحقيق التوافق السياسي وبناء دولة مستقرة، بدلاً من تشكيل دولة جديدة قائمة على المؤسسات المدنية والديمقراطية، نشأت فوضى سياسية تمثلت في صراع مستمر على السلطة بين القوى السياسية المختلفة.

أ. **البرلمانين المتنافسين:** أحد أبرز مظاهر الانقسام السياسي في ليبيا كان ظهور مؤسستين تشريعيين متنافسين. الأول كان مجلس النواب الذي تم انتخابه في طبرق عام 2014، بينما استمر المؤتمر الوطني العام في طرابلس في عمله رغم انتهاء ولايته القانونية. هذا التعدد في المؤسسات التشريعية خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي وأدى إلى انقسام حاد في البلاد، فالتنافس بين البرلمانين شكل عقبة كبيرة أمام التوصل إلى توافق وطني، حيث كل طرف كان يسعى لتمرير قراراته بشكل أحادي، مما أضعف من قدرة ليبيا على بناء مؤسسات ديمقراطية قائمة على التوافق. هذا التنافس بين البرلمانين كان مصحوبًا بتوترات سياسية وعسكرية، حيث كانت كل مجموعة تدعم قوات مسلحة محلية لضمان سيطرتها على مواقع استراتيجية، ما أدى إلى تعميق الفوضى (عبد الله، 2016، ص. 34).

ب. **الحكومات المتوازية:** إلى جانب البرلمانين المتنافسين، شهدت ليبيا ظهور حكومات متوازية، حيث برزت حكومتين ، في كل مرحلة مرورا بفترات زمنية والتي كان آخرها حكومة الوحدة الوطنية في غرب ليبيا والحكومة الليبية في الشرق الليبي، ومهما كانت المسميات فتأثير هذا التعدد في الحكومات كان واضحًا في غياب التنسيق بينها، وهو ما جعل من الصعب وضع سياسات وطنية شاملة لحل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. كانت هذه الحكومات تتنافس على فرض سيطرتها على الموارد، مما أدى إلى ضعف الدولة المركزية. في هذا السياق، كانت

ليبيا تشهد انقسامات سياسية كبيرة، حيث كان كل طرف يتبنى سياسة تختلف عن الآخر، ولا وجود لبرنامج مشترك يهدف إلى استقرار البلاد (العيساوي، 2017، ص126).

وخلاصة القول، فالتعدد المؤسسي الذي نشأ في ليبيا بعد 2011 كان أحد العوامل الرئيسة التي أعاقت بناء الدولة. فالتنافس بين البرلمانين والحكومات المتوازية أدّى إلى إضعاف المؤسسات المركزية، وأدى إلى تفشي الفوضى السياسية. كما أن الدعم العسكري من قبل الجماعات المسلحة للطرفين المتنافسين أسهم في تأجيج الانقسامات. هذه العوامل مجتمعة ساهمت في فشل بناء سلطة شرعية موحدة في ليبيا، وأدت إلى استمرار الأزمة السياسية في البلاد. وبالتالي، كان من الصعب على ليبيا تأسيس دولة ديمقراطية قادرة على التفاعل مع التحديات الداخلية والإقليمية.

ثالثا: البدائل الممكنة لبناء الدولة في ليبيا:

في ظل الإخفاقات المتكررة للنماذج الانتقالية المتعاقبة في ليبيا جعل من الضروري استكشاف بدائل وطنية متجذّرة في الواقع الليبي، وتستلهم من تجارب دولية ناجحة في إدارة المراحل الانتقالية.

1. **تأسيس شرعية سياسية جديدة عبر عقد اجتماعي ودستور توافقي:** إن العقد الاجتماعي في السياقات الانتقالية لا يُنظر إليه كمجرد نص دستوري، بل هو عملية تفاوض مجتمعي واسعة تسعى إلى إعادة تعريف السلطة، وتوزيعها بين المركز والأطراف، وتأسيس نظام سياسي قادر على احتواء التعددية وضمان استقرار مؤسسات الدولة. وقد أكدت الأدبيات السياسية أن البناء الدستوري التشاركي يمثّل حجر الزاوية في أي عملية تحول ديمقراطي ناجحة، خصوصًا في الدول الخارجة من الصراعات التي تعاني من ضعف الهياكل المؤسسية وتدهور الثقة بين الفاعلين السياسيين (العابد، 2022، ص. 89)، وتبرز تجربة تونس كنموذج مقارن يمكن الاستفادة منه في الحالة الليبية، حيث تمكنت الأطراف السياسية هناك من تجاوز الأزمة الحادة التي عرفتها البلاد سنة 2013 عبر حوار وطني رعته منظمات المجتمع المدني، وأسفر عن توافق سياسي واسع النطاق تُوّج بإقرار دستور 2014، وهو ما ساعد على تثبيت شرعية مؤسسات الدولة وتقليص حجم التوتر السياسي (بن مسعود، 2016، ص 134).
2. **تمكين المؤسسات المجتمعية وإصلاح القطاع الأمني:** من العوامل الأساسية التي تساهم في بناء دولة ذات شرعية في ليبيا ما يلي :-

أ. **تمكين المؤسسات المجتمعية:** تُعد المؤسسات المجتمعية من الركائز الأساسية لإعادة بناء الدولة، حيث يُعتبر دور المجالس البلدية، المجالس الاجتماعية، والقبائل في ليبيا أحد المحاور الحيوية في إرساء الشرعية الوطنية. فالقبائل الليبية، على الرغم من الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تعيشها، تمتلك قاعدة اجتماعية وثقافية راسخة في المجتمع

الليبي، يمكن استغلالها لتعزيز التماسك الاجتماعي وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطنين. فقد أظهرت تجارب دول عديدة، مثل جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري، أن دور المجتمعات المحلية في التماسك الاجتماعي والمصالحة الوطنية هو عنصر حاسم في تحقيق الاستقرار (الزروق، 2021، ص. 105).

ب. **إصلاح القطاع الأمني:** إن إعادة بناء القطاع الأمني في ليبيا يشكل عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في عملية بناء الدولة. فوجود ميليشيات مسلحة تتنافس على السلطة، وتفتقر الدولة إلى القوة العسكرية الموحدة، قد أدى إلى ضعف سيطرة الحكومة على الأرض، وترك فراغًا أمنيًا جعل من البلاد ساحة للصراعات المسلحة وتهديدًا دائمًا للاستقرار الداخلي. وقد أكدت العديد من الدراسات أن أي عملية تحول سياسي لا يمكن أن تنجح دون إصلاحات حقيقية في القطاع الأمني والعسكري (العابد، 2022، ص. 112)، فمن الضروري أن تقوم ليبيا بتوحيد قواتها الأمنية، وتطوير جيش نظامي يلتزم بالمعايير المهنية والاحترافية، ويخضع بالكامل للسلطة المدنية.

9.الخلاصة:

يتضح أن الانقسام الجهوي في ليبيا يُعد من أبرز العوائق التي تحول دون بناء دولة موحدة ومستقرة. فقد أدى هذا الانقسام إلى تفكك السلطة المركزية، وظهور حكومات موازية، وتفاقم النزاعات القبلية والمناطقية، مما ساهم في تعميق أزمة الشرعية وتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في الدولة، وعليه قد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. غياب مؤسسة عسكرية موحدة في ليبيا بعد 2011 أدى إلى هيمنة الجماعات المسلحة، ما أضعف القدرة على استقرار الدولة والسيطرة على الوضع الأمني والسياسي.
2. الانقسامات السياسية وظهور المؤسسات الموازية أعاقت بناء الدولة فنشوء برلمانين وحكومات متوازية في ليبيا ساهم في تعميق الانقسامات السياسية، ما أدى إلى عدم قدرة البلاد على بناء مؤسسات شرعية ومستقرة.
3. التدخلات الإقليمية والدولية فاقمت الأزمة السياسية فالتدخلات العسكرية والإقليمية، مثل دعم بعض الدول لأطراف معينة، حولت الصراع المحلي إلى صراع بالوكالة، مما جعل من الصعب التوصل إلى تسوية شاملة.
4. الشرعية الوطنية تآكلت بسبب الاعتماد على الدعم الخارجي، حيث اعتمدت الأطراف السياسية على الدعم الخارجي لتعزيز شرعيتها، مما أدى إلى تآكل الشرعية الوطنية وزيادة الانقسامات الداخلية.

5. الاستقطاب السياسي والعجز المؤسسي أدى إلى تعقيد الوضع الاستقطاب السياسي الذي تفاقم بين القوى المتنافسة، والعجز المؤسسي في أداء المهام الأساسية، أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية في ليبيا.

6. تتمثل البدائل الممكنة لبناء الدولة في ليبيا في تبني عقد اجتماعي جديد يضمن تمثيل كافة الفئات الاجتماعية وصياغة دستور توافقي يعكس التعددية دون تعزيز الانقسامات. كما يتطلب الأمر تمكين المؤسسات المجتمعية وتعزيز دور المجالس البلدية والتقليدية لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة. بالإضافة إلى ضرورة إصلاح القطاع الأمني من خلال دمج الميليشيات في مؤسسات أمنية موحدة. أخيرًا، يجب تحييد التدخلات الأجنبية عبر إقرار ميثاق سيادي وطني لاستعادة القرار الداخلي والسيادة الوطنية.

10. قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكيلاني، جمال. (2016). الجماعات المسلحة وتأثيرها على الأمن الوطني في ليبيا، معهد الدراسات الأمنية.

عبد الله، حسن. (2018)، ليبيا بين الثورة والفوضى: دراسة في فشل النماذج الانتقالية. القاهرة: المركز العربي للسياسات العامة.

الطاهر، عبد العزيز. (2020)، التدخلات الخارجية في ليبيا: التأثيرات على استقرار الدولة والشرعية الوطنية، عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الخوجة، مصطفى. (2022). الانقسام الجهوي في ليبيا: الأسباب والآثار، جامعة بنغازي.

السنوسي، محمد. (2014)، الأمن الوطني في ليبيا: الأبعاد الأمنية والسياسية. دار الفكر العربي.

السنوسي، مصطفى. (2014)، المشهد السياسي في ليبيا بعد الثورة: تحديات بناء الدولة. طرابلس: مركز البحوث والدراسات الليبية.

العريبي، أحمد، (2021)، الانقسام السياسي في ليبيا وأثره على بناء الدولة. مجلة أبحاث سياسية، 14(3).

خوجة، أحمد، (2022)، التدخلات الدولية في ليبيا بعد 2011: الواقع والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، 103(2)، 19-107.

بادي، إدريس، (2020)، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة. ديكاف، حنيف.

التير، مصطفى ، الدولة و المجتمع في ليبيا قبل ثورة 17 فبراير 2011 قراءة سوسيولجية، منشور على

https://books.openedition.org/irmc/3902?lang=en&utm_source=chatgpt.com#anchor-toc-1-3

الكيلاني، جمال، (2016)، الجماعات المسلحة وتأثيرها على الأمن الوطني في ليبيا. معهد الدراسات الأمنية.

عبد الله، حسن، (2018)، ليبيا بين الثورة والفوضى: دراسة في فشل النماذج الانتقالية. القاهرة: المركز العربي للسياسات العامة.

خوجة، سامي، (2022)، التدخلات الدولية في ليبيا بعد 2011: الواقع والتداعيات. مجلة السياسة الدولية، 103(2).

الطاهر، عبد العزيز، (2020)، التدخلات الخارجية في ليبيا: التأثيرات على استقرار الدولة والشرعية الوطنية. عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الطشاني، عبد الله، (2020)، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011: دراسة في أسباب الفشل وآفاق المستقبل. مجلة رؤى سياسية، 5(2)، 45–63.

الريحاني، عبد السلام ، (2020)، تعدد الحكومات وأثره على مبدأ السيادة الوطنية. مجلة الدراسات القانونية، المجلد 6، العدد 2.

بن مسعود، عبد اللطيف (2016)، التوافق السياسي كآلية لبناء الدولة: قراءة في تجربة الحوار الوطني التونسي. مجلة العلوم السياسية والقانون، 6.

العابد، عبد المنعم، (2022)، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا بعد 2011: الواقع والتحديات. مجلة أبحاث السياسة والقانون، 14(1).

بادي، عماد الدين (2020)، استكشاف الجماعات المسلحة في ليبيا: رؤى حول إصلاح القطاع الأمني في بيئة هجينة. ديكاف، حنيف.

موسى، فاطمة، (2019)، المجلس الأعلى للدولة ودوره في إدارة الصراع السياسي الليبي. مجلة رؤى استراتيجية، 11(2).

البشير، محمد، (2019)، الشرعية والسياسة في ليبيا: تأثير التدخلات الخارجية على الانتقال السياسي. مجلة الدراسات السياسية، 92(3).

الدباشي، محمد، (2020)، ازدواجية المؤسسات في ليبيا: المظاهر والنتائج. مجلة شمال إفريقيا للدراسات الأمنية، 7(4)، 60–78.

بولحسن، محمد، (2019)، المقاربات النظرية للدولة السلطوية في إفريقية. مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 2، العدد 5.

ونيس، محمد، (2016)، تحديات بناء الدولة في ليبيا بعد الثورة. مجلة الفكر السياسي، العدد 11.

السنوسي، مصطفى، (2014)، المشهد السياسي في ليبيا بعد الثورة: تحديات بناء الدولة. طرابلس: مركز البحوث والدراسات الليبية.

خوجة، مصطفى، (2022)، الانقسام الجهوي في ليبيا: الأسباب والآثار. جامعة بنغازي.

العيساوي، ناصر، (2017)، المؤسسات التشريعية في ليبيا بين الشرعية والانقسام. مجلة السياسة والقانون.

المهدي، يوسف، (2021)، التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن الليبي: أبعاد التأثير وأسباب التعقيد. مجلة الشؤون السياسية.

القريتلي، اسماعيل ، (2020)، المحركات الداخلية للازمة الليبية مركز الجزيرة للدراسات السياسية،
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4558?utm_source=chatgpt.com

المجلس الوطني الانتقالي ، (2011)، الاعلان الدستوري ،https://security-legislation.ly/ar/latest-laws

السيد، محمد محمود.(2015)، قصة التنظيمات المسلحة في ليبيا ، منشور على
https://www.ida2at.com/

قناة الجزيرة، (2024)، المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ، منشور على
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/

ويكيبيديا ، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/ ة.

عبدالرحيم ، حافظ ، وآخرون (2021)، تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، منشور على
https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Democratization-in-Tunisia-2010-2020-Consensus-and-Polarization-Dilemmas.aspx?utm_source=chatgpt.com

ويكيبيديا ، (2023)، حكومة الوفاق الوطني ليبيا ، منشور على
https://ar.m.wikipedia.org/wiki/

بعثة الأمم المتحدة في ليبيا ، (2023) تقرير عن الاوضاع في ليبيا ، منشور على
https://unsmil.unmissions.org/united-nations-country-team-results-report-2021?utm_source=chatgpt.com

بشارة، عزمي ، (2021)، في تضافر المقاربات من اجل فهم الدولة، منشور على
https://www.alaraby.co.uk/culture/

BBC، ، هل يمهد الاتفاق الليبي التركي للتدخل العسكري التركي في ليبيا ، 2019، منشور على
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50801453?utm_source=chatgpt.com

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Fukuyama, F. (2004). State-Building: Governance and World Order in the 21st Century. Cornell University Press

Weber, M. (1978). Economy and Society. University of California Press

- United Nations Support Mission In Libya (UNSMIL). (2021). Report on . the Impact of Foreign Interference on Libya's Political Process. Retrieved from https://unsmil.unmissions.org